

ينبغي أن يكون التصويت في البرلمان الأوروبي بشأن عمليات الترحيل السري لوكالة الاستخبارات الأمريكية بمثابة بدء المساءلة

(بروكسل، NP فبراير/شباط) عشية التصويت الحاسم غداً على عمليات الترحيل السري للسي آي أيه في أوروبا، دعت منظمة العفو الدولية أعضاء البرلمان الأوروبي إلى تبني تقرير قوي بما يكفي لجعل الحكومات الأوروبية تواجه بعد كل ما حصل مسؤولياتها عن الانتهاكات التي ارتكبت في سياق الحرب على الإرهاب.

وحول ذلك، قال ديك أوستينغ، مدير مكتب منظمة العفو الدولية للاتحاد الأوروبي في ستراسبورغ حيث سيجري التصويت، إن "البرلمان الأوروبي لا يجد صعوبة عادة في أن يلتقي على إدانة انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الآخرون. وسنرى غداً ما إذا كان قادراً كذلك على التصدي لما يرتكب من انتهاكات في عقر داره".

إن محاولات الدفينة الأخيرة لإضعاف التقرير تبعث بإشارة مقلقة على ضعف البرلمان الأوروبي أمام المصالح القومية والحزبية، رغم جسامه الانتهاكات، من اختطاف وتعذيب وعمليات إخفاء.

وقال أوستينغ: "ثمة حاجة إلى أغلبية كبيرة كيما تُسمع الرسالة في عواصم الاتحاد الأوروبي، ولكن إذا ما خرجت عن البرلمان الأوروبي رسالة رخوة، فإن البرلمان سيفقد المصداقية في دعوته إلى مساءلة الحكومات".

إن ما سيجري اختباره غداً هو الطريقة التي ستتعامل بها أوروبا مع بعض أسوأ الانتهاكات التي ارتكبت في السنوات الأخيرة. ومنظمة العفو الدولية ترى أنه يتعين على البرلمان الأوروبي الإصرار على ما يلي:

التحقيق المناسب على الصعيد الوطني في الأنشطة غير المشروعة للسي آي أيه؛

التعويض على الضحايا؛

اتخاذ تدابير وقائية لضمان عدم تكرار مثل هذه الممارسات.